في الذكرى الـ42 لحرب تحريرها .. السيسي دمر سيناء ومهدها للصهاينة

الثلاثاء 6 أكتوبر 2015 12:10 م

تبدو سيناء في أسوأ أحوالها في الذكرى **42** لنصر أكتوبر، مع أوضاع مأساوية يعيشها السكان.

فمنذ **6** أكتوبر من العام **1973**، يوم انطلاق الحرب ضد الاحتلال والتي انتهت بتحرير سيناء، لم يصل قطار التنمية إلى المنطقة المنسية.

اليوم يعاني أهالي سيناء من حصار بين قصف الطيران الإسرائيلي وقصف الطيران المصري، في ظل وجود تنسيق غير مسبوق بين مصر والكيان الصهيوني، إضافة إلى الانتهاكات المصاحبة لعمليات الجيش المصري بدعوى مواجهة الجماعات المسلحة.

كل ذلك يترافق مع غياب التنمية عن تلك المنطقة، فمنذ انتهاء حرب أكتوبر، خرجت الدعوات المطالبة بإعادة تنمية وإعمار سيناء، التي ظلّت سبع سنوات تقريباً تحت الاحتلال الإسرائيلي بعد هزيمة **1967.**

وزادت معاناة أهالي سيناء عاماً بعد عام، مع تهميش وتجاهل من الحكومات المتعاقبة منذ **42** عاماً، حتى أن الأهالي اعتبروا أنفسهم "مواطنين من الدرجة الثانية"، خصوصاً مع رفض تمليك الأراضي لهم. بيد أن ما وصلت إليه في **2015** يُعدّ أسوأ ما تعرّض له الأهالي منذ هزيمة **1967**، خصوصاً مع اعتماد خطة تهجير أهالي الشريط الحدودي مع قطاع غزة، من دون توفير مأوى لهم أو سكن.

وتشهد العلاقات المصرية الإسرائيلية تفاهماً كبيراً منذ وقوع الانقلاب العسكري، خصوصاً مع وجود تنسيق أمني كبير في ما يتعلّق بالعمليات في سيناء.

ويحاول النظام الانقلابي التضييق على حركات المقاومة المسلحة ضد الكيان الصهيوني، من خلال إقامة منطقة عازلة لطمأنة إسرائيل، فضلاً عن حفر قناة مائية لإغراق الأنفاق لتشديد الحصار على أهالي غزة.

وكانت بدايات مشروعات التنمية في سيناء، مع أنور السادات في أبريل**1974** حين وضع استراتيجية لتنمية سيناء بعد نصر أكتوبر، معلناً إنشاء الجهاز القومي لتعمير وتنمية سيناء.

واستمرت الوعود في فترة الرئيس المخلوع حسني مبارك، الذي أطلق المشروع القومي لتنمية سيناء، وأقر في مجلس الشعب في سبتمبر**1995** لدعم سيناء.

واستمر الأمر عقب ثورة **25** يناير، وأطلق رئيس الوزراء حينها كمال الجنزوري، خطة لتنمية سيناء، من دون تحقيق شيء.

وبعد تولي الرئيس مرسي الحكم، وجّه بسرعة عملية دعم جهاز تنمية سيناء، وتوفير كل الاحتياجات الأساسية، فضلاً عن تخصيص **10** ملايين جنيه **(**نحو مليون و**300** ألف دولار أميركي**).** وخصص مرسي مبلغ أربعة مليارات و**400** مليون جنيه **(**نحو **560** مليون دولار**)** كاستثمارات عامة وعاجلة في سيناء، إلا أن الانقلاب لم يمكنه من تنفيذ مخططاته للتنمية في أرض الفيروز.

ويقول هشام أحمد، أحد أهالي سيناء، إن المنطقة تعاني أزمات حادة منذ سنوات طويلة، من دون تدخّل من الدولة لحل بعض تلك المشكلات. ويضيف أن أزمة عدم تنمية سيناء هي بسبب غياب إرادة الأنظمة الحاكمة للمضي بتنفيذ هذا الملف، معتبراً أن هذا الأمر يعود لوجود ضغوط خارجية لضمان أمن إسرائيل.

ويشير إلى أن سيناء تعاني بشدة من ضعف أو بالأحرى ندرة الخدمات المقدّمة، وإذا وُجدت فهي تتركّز في الأساس بمدينة العريش، وهناك نسيان تام للشيخ زويد ورفح والقرى التابعة لهما. ويلفت إلى أن الكهرباء دائمة الانقطاع والمياه غير صالحة للاستخدام، والاعتماد يكون على مياه الآبار، وجاءت الأزمة التي شهدتها سيناء قبل ما يزيد عن عامين لتزيد الأزمة تفاقماً.

ويرى أحمد أن سيناء سقطت من حسابات الحكومات، حتى وصل الحال إلى تهجير أهلها، واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، معتبراً أن "ما يحدث في سيناء الآن من قتل واعتقالات وتصفية معتقلين وقصف بالطائرات، لا يصب إلا في صالح الكيان الصهيوني"، قائلاً إن "لا حل للأزمة في سيناء إلا بالتنمية الشاملة التي ظلت حبيسة الأدراج فقط".

من جهته، يقول رئيس اتحاد قبائل سيناء، إبراهيم المنيعي، إن لا سبيل لحل أزمة سيناء إلا بالتنمية، وفتح حوار ومصالحة شاملة مع الأهالي والقبائل والعائلات الكبيرة. ويضيف المنيعي لجريدة "العربي الجديد"، أن اللقاء الذي تم بين السيسي وشخصيات من سيناء كان من اختيار أجهزة أمنية ولا يمثل القبائل، ولا بد من الحوار مع أصحاب الرأي والقرار، معتبرا أن التهجير الذي يقوم به الجيش لا بد أن يتوقف تماماً قبل حدوث كارثة في سيناء، محذراً من استخدام العنف ضد الأهالي، وهو ما ستكون له آثار سلبية في جهود الجيش في مواجهة المسلحين.

فيما يذهب ناشط سيناوي، رفض الكشف عن اسمه، إلى أن سيناء باتت مستباحة من قبل إسرائيل، من حيث اختراق الطيران الإسرائيلي الأجواء المصرية، عبر استخدام الطائرات من دون طيار. ويقول الناشط لـ"العربي الجديد"، إن انتهاك المجال الجوي المصري هذه المرة يتم بتنسيق بين مصر وإسرائيل، وهناك تنسيق أمني عالٍ جداً بين الطرفين، والضرر يقع على الأهالي.

ويلفت إلى أن الأوضاع في سيناء باتت مأساوية، خصوصاً مع الانتهاكات الكبيرة، وقتل الأطفال والنساء، والاعتقالات العشوائية، وقطع الأرزاق، والتصفيات الجسدية، مشيراً إلى وجود تهجير طوعي بين أهالي سيناء خوفاً من إصابتهم وهدم منازلهم وهم بداخلها بعد عمليات القصف العنيف من قبل طيران الجيش المصري، مثلما كان يحدث من الطيران الصهيوني. ويؤكد الناشط وجود مئات القتلى والمصابين، فضلاً عن أضعاف هذه الأعداد من المعتقلين، مع صعوبة إعطاء عدد محدد من ضحايا حملات الجيش في ظل الأوضاع والتعتيم الإعلامي.